

بيان لرندة سنiorة في مناظرة مفتوحة حول السلام والأمن والمرأة، أكتوبر/تشرين الأول 2018  
السيد الرئيس، أصحاب السعادة، زملائي وزميلاتي في المجتمع المدني، السيدات والسادة،  
 صباح الخير.

اليوم أتحدث بصفتي المديرة العامة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC). كما أتحدث باسم مجموعة العمل الخاصة بالمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة والسلام والأمن. أتحدث إليكم بصفتي قائد سلام ومدافعة عن حقوق الإنسان. لقد شهدت ووثقت وتكلمت علنياً عن الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ثلاثة عقود مضت.

أحمل اليوم أصوات النساء الفلسطينيات اللواتي ما زلن يواجهن العنف والتمييز والحرمان والانتهاكات المنتظمة لحقوقهن الإنسانية بشكل يومي.

ميرفت، وهي من سكان مدينة الخليل القديمة، عندما خرجت من منزلها في أحد الأيام لإخراج القمامات تعرضت لهجوم عنيف من قبل مجموعة من المستوطنين. شهد الجيران الذين سمعوا صراخ ميرفت ضرب المستوطنين لها وقاموا باستدعاء المساعدة. كانت ميرفت حاملاً في شهرها الرابع في ذلك الوقت وقد فقدت طفلها نتيجة لإصابتها.

في سبتمبر/أيلول الماضي استيقظت سناه التي تعيش في القدس على وجود الشرطة الإسرائيلية عند باب منزلها. استمعت سناه، أم شابة لطفلين، للشرطة وتفاجأت عندما تم إخبارها بأنه سيتم هدم منزلها بحجة أن عائلتها لم تحصل على تصريح بناء. أعطت الشرطة الإسرائيلية سناه أسبوع واحد للإخلاع.

في وقت سابق من شهر مايو/أيار وخلال مسيرات العودة الأخيرة على الحدود الشرقية لغزة، أصيبت نسرين، وهي أم لثلاثة أطفال، في صدرها بعيار ناري من قبل الجيش الإسرائيلي. كانت نسرين تتظاهر سلمياً مع مجموعة من النساء والأطفال. بعد يومين، أصيبت آلاء بعيار ناري في بطنهما بينما كانت تسير مع صديقاتها لمشاهدة فعالية رقص شعبي بالقرب من الحدود نفسها.

توضح هذه القصص طبيعة الحياة في ظل الاحتلال بالنسبة إلى النساء والفتيات الفلسطينيات العاديات - حيث يعشن وهن معرضات لخطر هجمات عنيفة أثناء ممارسة حياتهن اليومية. فيمكن سلب منازلهم في أي لحظة كذلك الأمر بالنسبة إلى مشاركتهن في الحياة العامة في ظل هذا الخوف.

يحمل كلاً من الاحتلال الإسرائيلي والأزمة الإنسانية الناتجة عنه أثراً جندياً عميقاً وتفاقم في عدم المساواة القائمة بين الجنسين ، حيث تعاني المرأة بشكل غير مناسب من العنف الذي يمارسه الاحتلال على الفلسطينيين كافة، و غالباً ما يكون لهذا العنف عواقب جندرية محددة. حيث تواجه النساء الفلسطينيات الهجمات والتهديدات والتخييف والقيود المفروضة على حرکتهن من قبل الجيش الإسرائيلي بشكل يومي. كما تمارس قوات الاحتلال العنف عند نقاط التفتيش وتقوم بعمليات مداهمة ليلية و هدم الممتلكات وبالتألي تفقد النساء الفلسطينيات منازلهم ولا يمكنهن جمع شملهم مع عائلاتهم بسبب القيود أو الحرمان من تصاريح الإقامة. وتشهد النساء حملات الاعتقال التي تتطال أزواجهن أو مهاجمة الأزواج أو قتلهم. و غالباً ما تعاني النساء من التعذيب على أساس النوع الاجتماعي في السجون الإسرائيلية، بالإضافة إلى زيادة التمييز الذي تعاني منه النساء اللاجئات بسبب التشريد.

يعزز الاحتلال الهياكل الأبوية للمجتمع الفلسطيني. فيجب على المرأة كسب عيشها بالإضافة إلى مسؤوليتها في رعاية الشباب والمرضى والجرحى، الأمر الذي غالباً ما يعزلهن عن مجتمعهن والحياة العامة. وضمن جهود هؤلاء النساء في

حماية أسرهن من العنف أو الاعتقال، غالباً ما تتحولن إلى حراس لأطفالهن. إن العنف السياسي في المجال العام يؤدي إلى تصاعد العنف في المجال الخاص - العنف المنزلي مرتفع بشكل مروع، ومعدل قتل الإناث في ازدياد.

لا تعاني النساء من هذه الإساءات فقط بل من نقص الموارد الضرورية لمواجهتها. فإن الظروف الهشة التي أوجدها الاحتلال تجعل النساء الفلسطينيات تقترن إلى العدالة وسبل العيش. كما أثرت التخفيفات الأخيرة في التمويل على الأونروا UNRWA بشكل غير مناسب على حياة النساء الفلسطينيات ، لا سيما في الصحة والتعليم. وكان لتدمير البنية التحتية أثر مدمر على الأسر وعلى حياة النساء والفتيات من خلال منع حصولهن على الغذاء والماء والصرف الصحي والكهرباء والرعاية الطبية المنقذة للحياة. هذا وأشارت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة في عام 2017 إلى الحرمان الاقتصادي وارتفاع مستويات البطالة، بالإضافة إلى ضغوط الاحتلال التي جعلت المرأة الفلسطينية أكثر عرضة للعنف. فالمزيد من الموارد للمرأة الفلسطينية لن يجعلها أقل عرضة للعنف فحسب بل إنها ضرورية لمشاركتها في مجتمعاتها.

بالنسبة للنساء ، يعني الخوف والحرمان المصاحب للاحتلال عدم القدرة على الانضمام إلى الحياة العامة أو الدفاع عن حقوقنا. لقد قلل الاحتلال الإسرائيلي المساحة أمام مجتمع مدني حرّ ومستقل عن طريق حظر المظاهرات السلمية واضطهاد الصحفيين الذين ينتقدون الاحتلال. وتنهم إسرائيل المدافعتين عن حقوق الإنسان بالتحريض. في يوليو/ تموز من هذا العام، سارت آلاف النساء الفلسطينيات على الحدود الشرقية لقطاع غزة في احتجاج سلمي ضد الاحتلال، أطلق القناصة الإسرائيليون النار على المتظاهرين وأطلقوا الغاز المسيل للدموع، مما أدى إلى إصابة الآلاف وقتل ما يقرب من مائة مدني.

بالإضافة إلى ذلك ، يتم استهداف متظوعي المجتمع المدني ، بما في ذلك العاملين في المجال الطبي ، من قبل الجيش على الرغم من أنه يمكن التعرف عليهم بشكل واضح في الزي الرسمي. ويتم الاعتداء على الصحفيات الإناث المبلغات عن النزاع ويتم اعتراضهن. ويعد الانتقام من عملهن رادعاً عن الإبلاغ عن الاحتلال والتجاوزات. هذا ويعمل على زيادة تهميش أصوات النساء في المجال العام.

و عند إلتزام مجلس الأمن بأجندة المرأة والسلام والأمن فإنه يقر بأهمية مشاركة المرأة الحقيقية، وأنه بدون النساء لا يمكن أن يكون هناك سلام. إن حياة النساء الفلسطينيات دليل على أن هذه الالتزامات لم يتم الوفاء بها.

على الرغم من أن المرأة كانت في طليعة حركة التحرير الفلسطيني، عملت السلطة الفلسطينية مع القيادات النسائية الشعبية لإنشاء خطة عمل وطنية 1325 ، وتم تمثيل عدد قليل من النساء في محادثات السلام. حيث إن المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً كمفاوضة رسمية وكمستشاررة تقنية على الرغم من الأدلة الواضحة على أنها غالباً ما كانت حاسمة في العمل عبر الانقسامات السياسية وبناء الدعم الشعبي للسلام وتوفير الخبرة الأساسية في مجال حقوق الإنسان أو قضايا مثل الصحة والوصول إلى الموارد. لم يتم تخصيص مساحة كافية لإدماج شواغل المرأة الفلسطينية في العمليات السياسية الرئيسية، بما في ذلك تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية أو المصالحة الوطنية. إن تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار الرئيسية، بما في ذلك في مؤسسات السلطة الفلسطينية، بالكاد يبلغ 5 في المائة. 4 فقط من بين 30 عضواً في فريق المصالحة الداخلية هم من النساء. لم يتم استشارة النساء الفلسطينيات في تشكيل الاستجابات السياسية أو الإنسانية في بلدنا ولذلك تم تجاهل احتياجاتها.

The NGOWG on Women, Peace and Security advocates for the equal and full participation of women in all efforts to create and maintain international peace and security. Formed in 2000 following the adoption of Security Council resolution 1325 (2000), the NGOWG now focuses on implementation of all Security Council resolutions that address this issue. The NGOWG serves as a bridge between women's human rights defenders working in conflict-affected situations and policy-makers at UN Headquarters.

The NGOWG coalition members are: Amnesty International; CARE International; Consortium on Gender, Security and Human Rights; Cordaid; Global Justice Center; Global Network of Women Peacebuilders; Global Partnership for the Prevention of Armed Conflict; Human Rights Watch; International Alert; MADRE; Nobel Women's Initiative; OutRight Action International; Oxfam; Plan International; Refugees International; Saferworld; Women's Refugee Commission; and Women's International League for Peace and Freedom.

وزاد من تعقيد وضع المرأة الفلسطينية اليوم أزمة حقيقة وخطيرة للشرعية والثقة في الأمم المتحدة. حيث تم إنشاء مجلس الأمن لأول مرة من أجل الحفاظ على السلام والأمن وليس لإدارة الصراع. إن عدم قدرته المزمنة على اتخاذ إجراءات فعالة لإنهاك الاحتلال الإسرائيلي مع أمل ضئيل في أن يتغير ذلك، يجسد هذه الأزمة. بل على العكس، استمرار الدول الأعضاء الاتجار بالأسلحة وتقديم الدعم السياسي لإسرائيل، بينما تواصل إسرائيل فرض سياسات وممارسات تنتهك بوضوح القانون الدولي.

إن الاحتلال الإسرائيلي وثقافة الإفلات من العقاب السائدة لم تدمرا حياة النساء والرجال الفلسطينيين فحسب بل عرقلت السلام والأمن في الشرق الأوسط. فلا يستطيع المجتمع الدولي أن ينظر بعيداً عن مهنة شعبي الذي تحمل أطول احتلال في العالم. إننا نطالب مجلس الأمن بمعالجة الأسباب الجذرية للصراع ودعم حقنا في تقرير المصير. وندعو إلى إنهاء الاحتلال خطوة أولى نحو بناء السلام. ولكي تكون المرأة في مقدمة هذه الجهود.

لذلك ، يجب على مجلس الأمن أن يتصرف الآن من أجل:

- ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في منع نشوب الصراعات وفي الانتقال الديمقراطي وجهود المصالحة وأي عمل إنساني.
- دعوة السلطة الفلسطينية إلى تنفيذ خطة عملها الوطنية 1325 من خلال تخصيص الأموال الكافية وتقديم دعم سياسي رفيع المستوى ومستمر لمشاركة المرأة الفلسطينية في جميع مراحل عمليات السلام.
- مطالبة إسرائيل بإنهاء احتلالها العسكري وتوسيع المستوطنات والالتزام بالحل السياسي والوقف الفوري لانتهاكات التزاماتها بموجب القانون الدولي.
- ندعو الدول إلى وقف تصدير الأسلحة إلى إسرائيل عندما يكون هناك خطر من أنها قد تستخدم لارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بما يتماشى مع معاهدة تجارة الأسلحة. ويجب محاسبة الحكومات وشركات الأسلحة وتجار الأسلحة على نقل الأسلحة في الحالات التي تغذي فيها الصراعات والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.
- وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن الانتهاكات وخاصة الانتهاكات ضد النساء والمدافعت عن حقوق الإنسان من قبل القوات الإسرائيلية أو أي جهات أخرى.
- تأكيد من أن جميع الجهود الإنسانية تستجيب لاحتياجات الجنسين.
- استخدام جميع الأدوات المتاحة لضمان مشاركة ذات معنى للمرأة وإدراج تحليل النوع الاجتماعي في أي مناقشات حول الوضع، بما في ذلك عن طريق إضافة موضوع الأرضية الفلسطينية المحتلة إلى جدول أعمال فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن ودعوة النساء الممثلات للمجتمع المدني لإحاطة المجلس خلال المناقشات الخاصة بكل بلد.

إن النساء الفلسطينيات اللواتي نشأن على الخطوط الأمامية في ظل الاحتلال يدافعن عن أرضنا وبيوتنا وعائلتنا. إننا نواصل قيادة الجهود للمطالبة بالمساءلة والدعوة للمساواة. ولذلك ليس لدينا الحق فقط ولكن أيضا القدرة والخبرات والتجربة اللازمة لتهيئة الطريق إلى سلام دائم وعادل ودائم.

شكرا لكم.